برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢١-٢٤/١٠/١٩٩٦

المشروعات الإنمائية المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/96/8-A/Add.1
2 September 1996
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الأردن ٥٧٨٣

تقديم الدعم لتحسين الأراضي على أساس المشاركة

مدة المشروع	خمس سنوات
عدد المستفيدين	١٥ ٢٧٥ مستفيدا
مجموع تكاليف الغذية	١١ ٨٤٠ ٧٨٥ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	١٦ ٠١٧ ٦٩١ دولارا
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة	٥٧ ١٢٠ ١١١ دولارا

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الامريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٠,٧ من الدينار الاردني في أغسطس/آب ١٩٩٦.

الموجز

خفضت معونة **برنامج الغذية العالمي** للأردن من ٣٧ مليون دولار في البرنامج الحالي الى ١٦ مليون دولار في المشروع المقترح. وتتألف المحفظة الإنمائية الحالية من مشروعين في القطاع الزراعي. وكان هناك مشروع للقطاع التعليمي انتهى في منتصف ١٩٩٦، بسبب مستويات الالتحاق المبهرة التي تحققت في التعليم الابتدائي لاسيما بين الفتيات.

وكان من المخطط أن ينتهي المشروعان الزراعيان معاً في منتصف ١٩٩٧، مما يتيح زيادة التركيز إستراتيجياً عليهما، والحدّ من تدخل **البرنامج** في الاردن حتى يستطيع أن يركز معونته على مشروع واحد، وهو الوصول الى أشد السكان فقراً وأكثرهم إفتقاراً الى الغذائي من الغذائي مع تحقيق فوائد تتسم بالاستدامة. وهذا المنهاج الجديد، الذي يبدأ في يوليو/تموز ١٩٩٧ سوف يُدمج أنشطة جرى تقييمها وتبين أن لها صلة مباشرة بتحسين قاعدة الموارد التي يعتمد عليها أشد المزارعين والنساء وأصحاب القطعان فقراً في كسب عيشهم.

وسوف يحاول المشروع الجديد، الذي يتفق مع أولويات الحكومة في خطة التنمية الخمسية المقبلة ويبنى على خبرات **البرنامج** الماضية في قطاع الزراعة، معالجة مشكلة الغذائي من الغذائي سري في المدى القصير وتوليد الدخل، وكذلك تحقيق اهداف الحكومية بتخفيف وطأة الكوارث، ووقاية البيئة. ولما كان هذا المشروع يرتكز على منهاج قائم على المشاركة، فإنه يهدف الى بناء أصول لصالح المزارعين والنساء وأصحاب القطعان الذين يعانون من إنعدام الغذائي من الغذائي في أشد المناطق فقراً في إقليم الهضاب. وسوف يجنى المشتركون المزيد من الفوائد من خلال التوسع في مناطق الرعي التعاونية، ويعززون دخولهم من النشطة المنتجة التي تدعم تحسين الاراضي. كذلك سيطبق المشروع بعض الاساليب اكثر إنتظاماً في صيانة التربة والمياه وإدارة أشجار الفاكهة. كما يهدف الى تطوير أنشطة الغابات على أساس معيار تحسين استمراريتها وإمكان حصول السكان على المنتجات الحرجية.

وفي الماضي، لم تكن التدخلات كافية لتلبية احتياجات المرأة. وسوف يدعم المشروع الجديد النشطة الموجهة خصيصاً لزيادة دخول النساء من خلال خلق فرص العمالة لهن كعاملات في المشاتل ومشاركات في النشطة الانتاجية. كذلك ستتاح لهن فرص التدريب على النشطة المنتجة وعلى خدمات الإرشاد مع التركيز بوجه خاص على الاسر التي ترأسها النساء.

وفي ضوء الزمات الغذائية السرية الريفية في المجتمعات الزراعية والرعوية المحلية، فإن المعونة الغذائية تعتبر أداة ملائمة ومفيدة. فكثير من هؤلاء المزارعين يعتمدون على إنتاج الحبوب لتلبية احتياجاتهم الغذائية السرية، بيد أن تدهور خصوبة التربة وتقلب الحوال المناخية وإستخدام أساليب خاطئة في إعداد الاراضي يحدّ من امكانات الانتاج. وسوف تؤدي المعونة الغذائية الى تقليل حاجة المزارعين الفقراء الى اقتراض الموال لشراء الغذية سرهم، والسماح لهم بتنفيذ أنشطة انتاجية تزيد من اعتمادهم على الذات.

ولما كان معدل النمو السنوي الحالي لسكان الاردن البالغ عددهم حالياً ٣,٩ مليون نسمة هو ٣,٤ في المائة، فإنه من المتوقع أن يرتفع عدد السكان الى ما يتجاوز ستة ملايين نسمة في عام ٢٠٠٦. وهذه الزيادة الهائلة في عدد السكان، وما يرافقها من زيادة قدرها ١٠ في المائة فقط في انتاج الغذية في نفس هذه الفترة، سوف تؤدي الى تدهور أوضاع من الغذائي القطري تدهورا شديدا، ومع الغاء الدعم الحكومي للأغذية والعلاف، تتفاقم أوضاع من الغذائي سري بين المزارعين وأصحاب القطعان الفقراء الى حد خطير. فعلى الرغم من أن الخطة الحالية للاصلاح الهيكلي التي أخذت الحكومة تنفذها (١٩٩٢-١٩٩٨)، أسفرت عن تأثير ايجابي على العجز المالي والتضخم ومعدل نمو مجموع الناتج المحلي، فانه لم تظهر دلائل الانتعاش في القطاع الزراعي. وتنتج البلاد حالياً ٧٥ ٠٠٠ طن من القمح مما يمثل نسبة تقل عن ١٠ في المائة من احتياجات الاستهلاك المحلي السنوي الذي يقدر بحوالي ٩٢٨ ٠٠٠ طن. وفي عام ١٩٩٤، أظهرت التجارة الزراعية في الاردن عجزا يبلغ ٤٣٥,٥ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٥ بلغ مجموع الواردات القطرية من المواد الغذائية والسلع الخرى ٢,٧ مليار دولار مقارنة بحجم الصادرات الذي تبلغ قيمته مليار دولار أي ما يعادل ٣٧ في المائة فقط من قيمة الواردات

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجس التنفيذي لاشتمالها على توصيات للنظر فيها وإجازتها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظف المسؤول عن الوثيقة هو:

المدير الإقليمي: M. Hammam رقم الهاتف: 5228-2208

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

تحليل المشكلة

١- ساعدت النتائج الإيجابية التى أسفرت عنها خطة الإصلاح الهيكلى ١٩٩٢-١٩٩٨ الوضع الإقتصادى على المدى المتوسط فى الأردن، وإن ظلت هناك بعض التحديات الإقتصادية والإجتماعية الخطيرة. ففى نهاية عام ١٩٩٥، كان الدين الخارجى قد بلغ ٥,٩ مليار دولار، وهو ما يمثل نحو ١٠٩,٦ فى المائة من مجموع الناتج المحلى. ويعكس هذا الوضع الانخفاض الخطير فى التحويلات (تحويلات العاملين في الخارج، والمنح، والمعونات، وما الى ذلك) والتباطؤ فى نمو الصادرات. وكانت المساعدات الانمائية الرسمية تمثل نحو ٢٠ فى المائة من مجموع الناتج القومى للأردن. ولقد بدأت التخفيضات الأخرى فى الإعانات الحكومية للأعلاف الحيوانية، والتى ستنتهى فى أوائل عام ١٩٩٧، وللسلع الأساسية مثل الخبز، الذى سينتهى الدعم المقدم إليه تدريجياً فى الشهور القليلة المقبلة، مما يمثل مشكلات خطيرة بالنسبة للفقراء من سكان الأردن ولموارده الطبيعية المحدودة، حيث ستشتد مطالب الفقراء على قاعدة الموارد الطبيعية، فى سعيهم للحصول على مصادر بديلة للأغذية والأعلاف والوقود.

٢- ولايتضح الإنتعاش الإقتصادى الذى حفزته خطة الإصلاح الهيكلى فى القطاع الزراعى. فسحب الدعم عن السلع الأساسية بالإضافة الى الكوارث الطبيعية المتكررة، والعواصف الثلجية وحالات الجفاف المتعاقبة، لاتزال تسجل أزمات غذائية بالنسبة للسكان الريفيين والرعاة، وتؤدى الى تعريض الأمن الغذائى القطرى للخطر. ومنذ عام ١٩٩٢، فإن نصيب الأغذية من مجموع انفاق الأسرة قد ازداد، حيث ينفق ٤٠ فى المائة من الفقراء ما يزيد على ٥٢ فى المائة من دخولهم على الأغذية، حتى وإن كان ذلك بأسعار نسبية لصالح الإنفاق على السلع غير الغذائية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة التى تبذلها الحكومة لزيادة الانتاج الزراعى المحلى، لا سيما من سلع العجز، فإن البلاد ستستمر تعانى من نقص معظم السلع الغذائية الأساسية، وسوف تستمر تعتمد على الأسواق الدولية للوفاء بجزء كبير من احتياجاتها المحلية. ففى عام ١٩٩٥، بلغت واردات الأغذية الأساسية نحو ٤٤٦ مليون دولار، تمثل نسبة ٢٢ فى المائة من مجموع واردات الأغذية (٢,٧ مليار دولار)، وبلغ مجموع واردات القمح والأرز ٨١ مليون دولار. ويبلغ الانتاج السنوى للقمح فى الوقت الحاضر ٠٠٠ ٧٥ طن بالمقارنة مع الاستهلاك السنوى الذى يصل الى ٠٠٠ ٩٢٨ طن. وتبلغ صادرات الأغذية نحو ١٠ فى المائة من مجموع الصادرات، وتتألف فى معظمها من الفاكهة والخضر ومنتجات الألبان. وبالإضافة الى ذلك، يرتفع معدّل نمو السكان فى حين ينخفض معدّل نمو الإنتاج الغذائى، ويعزى هذا أساساً الى تدهور إنتاجية الأراضى. ويعتمد الأمن الغذائى القطرى إعتماداً كبيراً على أحوال المطر غير المستقرة والمتذبذبة، كما أن الإنتاج المحلى للسلع الأساسية مثل الحبوب واللحوم، والأسماك، والبقول لا تكفى للوفاء بالطلب المحلى.

٣- ويعيش نحو ٣٠ فى المائة من مجموع السكان فى المناطق الريفية، من بينهم ٤٥ فى المائة تقريباً تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً. وبصفة إجمالية، فإن ٦٢ فى المائة من الفقراء ينتمون الى أسر يرأسها أشخاص لا يتجاوز مستوى تعليمهم التعليم الابتدائي. وينتشر الفقر على نطاق واسع فى جميع المناطق الريفية فى الأقاليم الثلاثة التى تشكلها هضلب الأردن، ويعزى ذلك الى ارتفاع معدّل البطالة والسنوات المتعاقبة من الجفاف. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من مجموع الناتج القومى يبلغ نحو ٣٩٠ ١ دولاراً (١٩٩٥)، فإن ٣٥ فى المائة من الأسر تعيش تحت حد الفقر، وبنسبة تقل بنحو ١٠ فى المائة عن حد الفقر المدقع (حيث يبلغ دخل الفرد فى السنة ١٦٠ دولاراً أو أقل). ووفقاً للرقم الدليلى لانعدام الأمن الغذائى الذى توصل اليه **الصندوق الدولى للتنمية الزراعية**، فإن الأردن يعتبر واحداً من خمسة بلدان فى الإقليم تصنّف على أنها تحتل مكانة منخفضة من الأمن الغذائى.

٤- وتتفاقم الأحوال الهامشية للمرأة الريفية من جراء حرمانها من امتلاك الأرض والمال، ومن جراء المعوقات التى تقف حجر عثرة فى سبيل مشاركتها فى اتخاذ القرارات فى الأسرة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم النساء الريفيات يفتقرون الى الضمانات الراسخة والمهارات الملائمة والخبرات اللازمة للإشتراك فى الأنشطة الاقتصادية التى ثبتت جدواها المالية. كما تستمر الفجوة التعليمية تفصل بين الرجال والنساء كظاهرة قوية فى المناطق الريفية، حيث يعانى ٤٢ فى المائة من النساء من الأمية، بالمقارنة مع ١٧ فى المائة من الرجال. وعلى الرغم من أن هناك نحو ٣٠ تعاونية نسائية تعمل فى المناطق الريفية، فإن العديد من النساء يفشلن فى الالتحاق بها، ويعزى ذلك من ناحية الى عدم استطاعتهن دفع رسوم العضوية، ولأن المنظمات غير الحكومية، من ناحية أخرى، لم تفعل الشىء الكثير لتعبئة النساء الريفيات وتنظيمهن.

٥- وما تزال ندرة المياه هى التى تحدد نوع الزراعة وكميتها، وينجم عنها نقص إستغلال الأراضى الصالحة للزراعة فى الانتاج المطرى أو المعتمد على الرى. فمعدل سقوط الأمطار السنوى الذى يبلغ ٥٠٠ ملليمتر فى إقليم الهضاب، يخفى وراءه تذبذبات سنوية فى كمية المطر تبلغ نحو ٣٧ فى المائة. وهذه التذبذبات هى التى تجعل الزراعة المطرية فى الهضاب وكذلك إدارة الغابات والمراعى أمراً تكتنفه المخاطر ولا يوفر حياة آمنة، بل ويدفع المزارعين وأصحاب القطعان الهامشيين من آن الى آخر الى الحياه تحت حد الفقر.

٦- ويقع نحو ٧٠ فى المائة من أراضى الزراعة المطرية فى الهضاب، وهذه المناطق تتميز بطوبوغرافية التلال التى تتباين ارتفاعاتها ومنحدراتها، وتوجد بها التربة الصخرية على أعماق شتى. وتعتبر التعرية الشاسعة بالإضافة الى الأساليب الخاطئة للزراعة والغابات والمراعى من العوامل المهمة التى تسهم فى تدهور التربة وهلاك السكان الريفيين فى إقليم الهضاب. وتكون النتيجة هى إزالة التربة من فوق الصخور، والحدّ من المناطق الصالحة للزراعة، وخفض خصوبة التربة بسبب زراعتها بالحبوب والافتقار الى تدابير صيانة المياه. وإجمالاً، فإن الوضع العام يتمثل فى وجود إمكانات من الأراضى لا يمكن إستغلالها. كما يفتقر المزارعون الى الوسائل الكفيلة بتطبيق تدابير تنمية الأراضى تنمية مستمرة، كما أنهم غير راغبين فى ارتياد المخاطر التى تهدد أسباب رزقهم وحياتهم، والتى تتمثل عادة فى إنتاج الحبوب.

٧- وتتعرض المراعى لمعدّل متزايد من التدهور بسبب الرعى الجائر على نطاق واسع، وتحركات القطعان بلا إشراف أو رقابة، وجمع الحطب، وأساليب الزراعة الخاطئة، وأحوال الجفاف المتكررة، وكل هذا يؤدى الى تفاقم الظروف الإيكولوجية. وتعتبر المراعى ذات أهمية جوهرية لتوفير أسباب العيش لعدد من أشد السكان فقراً فى البلاد. وقد تألفت التعاونيات وخصصت لها الأراضى حتى يتسنى تحسين إمدادات الأعلاف لأصحاب القطعان. ومع ذلك، فإن الأراضى التى تتمتع بالحماية والإدارة تتيح مزايا محدودة لأعضائها. وقد أدى الإلغاء الكامل للإعانات التى تدفع للأعلاف الى حمل كثير من أصحاب القطعان الهامشيين، والذين لا تتوافر لديهم أية وسائل أخرى للحصول على الأعلاف والذين يعيشون بالفعل تحت حد الفقر، على بيع حيواناتهم آخر الأمر، وهذه الإستراتيجية لمعالجة المشكلة قد تجردهم آخر الأمر من أصولهم وممتلكاتهم.

٨- وتحاول الحكومة معالجة التدهور الخطير لزراعتها ومراعيها وأراضيها الغابية، فتعمل على تحسين قدرات الأراضى وزيادة إنتاجها لصالح المجتمعات المحلية. وسوف يستمر **برنامج الأغذية العالمى** يلعب دوراً مهماً فى المساعدة على تحقيق هذه الأهداف. وعلاوة على ذلك، فإن **البرنامج** سوف يستمر فى تقديم دعمه ليمكن الحكومة من تطبيق مناهج للمشاركة لتقوية المؤسسات المحلية، مما يعتبر ضرورياً لعكس إتجاه التصحر والتدهور البيئى، لاسيما فى هذه الفترة الانتقالية من الاقتصاد. كذلك فإن التعاونيات ستكون فى وضع جيد يسمح لها بالاستفادة من مساعدات **البرنامج**، لأن قضايا حيازة الأراضى وتوزيع منافعها وصيانتها إنما تعتبر جزءاً لا يتجزأ من إنشاء التعاونيات.

٩- والمعونة الغذائية مورد ملائم له قيمته فى إقليم الهضاب فى الأردن، إذ أن كثيراً من أشد السكان فقراً يوجدون فى المناطق الريفية فى الأقاليم الزراعية والرعوية. وهذه الفئات التى لا تنعم بالأمن الغذائى تصادف أزمات غذائية بسبب نقص الأموال النقدية ووسائل الانتاج لديها. وكثيرون منهم غارقون فى الديون من جراء إقتراض الأموال لشراء الأغذية والاحتياجات الأسرية الأساسية، وهم لا يملكون أرصدة تسمح لهم بالدخول فى الاستثمارات لضمان مصادر للدخل أكثر استمرارية. ويعتمد هؤلاء المزارعين على إنتاج الحبوب لتلبية الاحتياجات الغذائية للأسرة، بيد أنه بسبب تدهور خصوبة التربة والأمطار المتقطعة وسوء أساليب إعداد الأراضى، فإن أوضاعهم تتدهور، وتنقلهم داخل الفقر المدقع وخارجه. وتتعرض النساء بوجه خاص لأزمات نقص الأغذية، والافتقار الى فرص الوصول الى الأنشطة المنتجة.

مساعدات البرنامج السابقة

١٠- قدم **برنامج الأغذية العالمى** مساعداته لمشروعين مستقلين فى مجال تنمية الموارد الطبيعية، هما : (أ) أنشطة صيانة التربة والمياه وغرس أشجار الفاكهة، (ب) تقديم الدعم للأنشطة الغابية الحكومية وتحسين المراعى. ومنذ بداية المشروع الأول (الأردن ١٨٣) فى عام ١٩٦٤، اعترفت شتى بعثات التقييم والتقدير المرحلية وبعثات استعراض الادارة والتقدير، بأهمية الدور الذى يلعبه **البرنامج** فى تحفيز المزارعين على القيام بالأنشطة المختلفة لدعم الزراعة الحكومية والسياسات البيئية، وفى مجال تحسين استخدام الأراضى والعمل على زيادة دخول المزارعين. وعلى أساس الدروس المستفادة، قامت بعثة تقدير فى يونيو/حزيران ١٩٩٦ باختيار مجموعة من الأنشطة من المشروعات الجارية ودمجتها فى مشروع واحد، نظراً لأهميتها لأشد السكان فقراً وبخاصة النساء، وإمكاناتها فى توفير فوائد مستديمة للمشتركين، بما فى ذلك الأنشطة الانتاجية للنساء ودعمها لأنشطة المشاركة المستمرة (كالإرشاد والبيانات العملية على مستوى القرى).

أهداف المشروع وإنجازاته

١١- وسوف يقدم هذا المشروع المساعدة لأربعة عناصر مستقلة هى: تحسين الأراضى الزراعية، وتنمية المراعى، والأنشطة المنتجة، والغابات، مع التركيز على فئات معينة هى: الأسر الزراعية، وأعضاء التعاونيات، وكذلك النساء (لاسيما فى مجال الأنشطة المنتجة)، والعمال الحكوميين المؤقتين.

هدف المشروع على المدى البعيد

١٢- هدف المشروع على المدى البعيد هو تقديم المساعدة فى ضمان أسباب العيش لأشد الأسر فقراً، وكذلك للنساء وأصحاب القطعان فى أكثر المناطق فقراً فى الهضاب من خلال التطبيق المنتظم لأساليب صيانة التربة والمياه، والقيام بالأنشطة المنتجة.

الأهداف العاجلة

١٣- وفيما يلى الأهداف العاجلة للمشروع:

(أ) **الهدف الأول:** زيادة إنتاجية الأراضى وحمايتها وصيانتها (الزراعة، والمراعى، والغابات) على مستوى الرقع الزراعية لصالح أشد المزارعين وأصحاب القطعان فقراً فى أكثر محافظات الهضاب فقراً.

الإنجازات

- تحسين ٠٠٠ ١٣ هكتار من أراضى المراعى، مما يفيد نحو ٢٥ تعاونية (٥٠٠ ٢ عضو)
- تحسين ٠٠٠ ١٢ هكتار من الأراضى الزراعية، مما يفيد ما يزيد على ٨٠٠ ٤ أسرة من أشد الأسر فقراً
- تنفيذ إصلاحات حرجية فى خمسة آلاف هكتار من أراضى الغابات
- توزيع ٢,٣ مليون شتلة من شتلات أشجار الفاكهة على ما يزيد على ٨٠٠ ٤ مشترك فى المشروع بأسعار مدعومة

الأنشطة

- إنشاء هياكل ومنشآت لصيانة التربة والمياه
- إنشاء غطاء نباتى (عن طريق الغرس والبذر)
- إنتاج الشتلات وتوزيعها

(ب) **الهدف الثاني:** تدعيم القدرات التشغيلية لإدارة الأراضى إدارة مستمرة على مستوى الناحية والمجتمع المحلى فى أكثر المناطق فقراً فى الهضاب.

الإنجازات

- تدريب نحو ٧٥ مرشداً من مرشدى الاتصال بالمراعى
- تدريب ما يزيد على ٢٠٠ مرشد من المرشدين الزراعيين
- تدريب نحو ٧٥ مرشداً من وزارة الزراعة على مستوى الناحية
- إنشاء ٥٠٠ ٢ هكتار من المناطق المخصصة للبيانات العملية فى مجال المراعى
- إنشاء ٥٠٠ ١ هكتار من مناطق البيانات العملية الحرجية وفقاً لنماذج مستحدثة
- إصلاح ٥٠٠ هكتار من الأراضى الحرجية الخاصة لتكون مناطق مخصصة للبيانات العملية
- إنشاء ٠٠٠ ١ هكتار من المراعى الطبيعية لإدارتها لأغراض البيانات العملية البيئية

الأنشطة

- عقد دورات تدريبية قصيرة على أساليب صيانة التربة والمياه، وعلى أساليب الشتل والغرس، وأساليب زراعة الغابات
- التدريب على القضايا الخاصة بالتمايز بين الجنسين
- التدريب على تعبئة المجتمع المحلى وتنظيمه

- إنشاء مناطق للبيانات العملية الخاصة بالغابات والمراعى، باستخدام شتى أساليب صيانة التربة والمياه، والأصناف، والترتيبات المكانية
- الإشتراك فى الزيارات الى مواقع البيانات العملية

(ج) **الهدف الثالث:** بناء قدرات كسب الدخل لدى المرأة

الإنجازات

- أن تشغل المرأة ما لا يقل عن ٤٠ فى المائة من وظائف عمال المشاتل (وهى تشغل الآن نحو ٥ فى المائة منها فقط)
- أن يجرى تدريب ما لا يقل عن ٢٠ امرأة للعمل فى وظائف الارشاد للاتصال (أى ١٠ فى المائة من مجموع المستفيدين)
- تدريب ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ امرأة على الأنشطة المنتجة،
- أن تعمل ١ ٠٠٠ امرأة كحد أدنى (أو أسرهن) فى تنفيذ الأنشطة المنتجة.

الأنشطة

- حفز موظفى إدارة المشروع وتدريبهم على توظيف النساء للعمل فى المشاتل واختيار النساء الواجب تدريبهن كمرشدات زراعيات
- تدريب النساء على تنظيم المجموعات، وتنفيذ الأنشطة وادارتها، وتطوير المهارات (وادارة الأموال)
- البدء فى تنفيذ أنشطة منتجة وتشغيلها (مثل تصنيع المنتجات الغذائية ومنتجات الألبان، وتربية النحل، وزراعة الزهور، والنباتات الطبية والحدائق العشبية، وما الى ذلك)

دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها

١٤- لا ينتج المشتركون فى منطقة المشروع القدر الكافى من الأغذية لتلبية إحتياجاتهم الأسرية. وتقديم الحصص الغذائية لهم سوف يؤدى الى زيادة إمدادات الأغذية للأسرة، ويتيح الوقت للمشتركين لتطوير أعمال ملائمة كثيفة العمالة فى مجالات إنشاء الأراضى والأنشطة المنتجة، مما يؤدى الى تحسن إنتاجية الأراضى وبالتالى يزيد من فرص كسب الدخل.

وظائف المعونة الغذائية

١٥- فيما يلى وظائف المعونة الغذائية:

(أ) أن تفيد كبديل للدخل يتيح للمزارعين الهامشيين الفقراء الفرصة لتحسين إنتاجية أراضيهم، وتوفر لهم ما يحتاجونه من أغذية ودخل أثناء فترات الانشاء الأولية، وتحدّ من مخاطر تطبيق الأساليب الأكثر استدامة لاستخدام الأراضى.

(ب) أن تكون بمثابة حافز للعمل والمساهمة فى تخصيص الوقت لبرامج تنمية الأراضى من خلال اتصال المرشدين بالمزارعين وأصحاب الأراضى فى بعض مواقع البيانات العملية.

(ج) أن تفيد فى تحويل الدخل، بالإشتراك فى الأنشطة الحرجية، وتحسين أراضى المراعى وإنشاء المشاتل، حيث تنخفض الأجور الحكومية عن أجور القطاع الخاص.

المدخلات الغذائية ومبررات السلع

١٦- نظراً للقيود المفروضة على موارد **البرنامج**، وتفضيل العمال لبعض السلع وقيمتها لديهم، والحاجة الى ضمان وصول السلع الى المشتركين فى وقت مناسب، فإن سلة الأغذية سوف تشمل السلع الثلاث التالية : القمح والزيت والبقول. وهى السلع التى تمثل الأغذية الأساسية لجميع سكان الأردن: فالقمح والزيت غالباً ما يمثلان السلعتين الغذائيتين الوحيدتين اللتين يستهلكهما السكان المعنيون. وسوف تدعو الحاجة فى إطار الاستراتيجية الزراعية العامة للحكومة، الاستعانة بما مجموعه ١٧ مليون يوم عمل لتحقيق أهداف المشروع. وسوف يتسلم المشتركون حصصاً أسرية تتفق ومعايير العمل المقررة (فحصة الأسرة الواحدة تعادل خمس حصص فردية) (أنظر الملحق). وقد حسب مجموع الحصص اللازمة للأسرة فى عنصر تنمية الأراضى على أساس نفقة الفرصة الخاصة بالعمل فتبين أنها تعتبر حافزاً أكثر من كونها مقابلا مساويا تماما لأيام العمل.

١٧- ولما كانت الحصة الأسرية تتألف من ٢,٥ كيلوغرام من القمح، و ١٥٠ غراماً من الزيت، و١٥٠ غراماً من البقول، فإن مجموع الكمية اللازمة من الأغذية هو ٤٢ ٧٤٥ طناً من القمح، و٥٦٥ ٢ طناً من الزيت، و ٥٦٥ ٢ طناً من البقول. وسوف يجرى تحويل نحو ١٠ فى المائة من هذه السلع الى نقد لصالح الأنشطة المنتجة والتدريب.

إستراتيجية المشروع

١٨- يتبع مشروع الأردن ٥٧٨٣ منهاجاً شاملاً يرتكز على المشاركة. وسوف يطور المشروع آليات لإشراك المجتمعات المحلية فى إنشاء وصيانة وحماية الموارد الزراعية والمراعى وأنشطة البيان العملى في مجال التشجير، وإقتسام الفوائد التى تعود منها. وسوف تساعد هذه الأنشطة على بناء القدرات المحلية، والاعتماد على الذات، واكتساب المهارات، والاستمرارية، وإعداد المشروع آخر الأمر لسحب معونة **البرنامج** منه.

١٩- وسوف يهدف منهاج المشاركة هذا وتطبيقه على مستوى الرقع الزراعية الى ما يلى : (أ) الوصول الى أشد السكان فقراً فى مناطق التجمعات التى يحتشد بها هؤلاء السكان فى مناطق المشروع، على أساس مجموعات إرشادية تتألف فى المتوسط من ٣٥ الى ٤٠ مشتركاً لكل موظف إرشاد، (ب) تحقيق مستوى رفيع من الفوائد التى تعود على المشتركين بتأكيد التوسع فى المناطق الحالية لتعاونيات الرعى بدلاً من إنشاء تعاونيات جديدة، (ج) تعزيز الدخول بإستحداث أنشطة منتجة تنفذها المرأة لدعم أنشطة تحسين الأراضى، (د) زيادة قدرات الأراضى وطاقتها الإنتاجية من خلال تنويع نماذج الغرس والتطبيق المنتظم لتدابير صيانة الأراضى والمياه، (هـ) تطوير آليات لزيادة مشاركة السكان المعنيين لاسيما المرأة، فى تنفيذ المشروع من خلال دعم استراتيجية الارشاد القطرية، التى تؤكد على أهمية المرشدات من النساء.

تحديد أهداف المشروع

٢٠- تقتصر منطقة المشروع على أكثر محافظات هضاب الأردن فقراً، وسوف تعطى الأولوية لأكثر المناطق فقراً لاسيما فى الجنوب. وتشمل هذه محافظات: عمان، المفرق والزرقا ومعان والطفيلة وتتبعها إربد ومادبا والسلط والكرك. وإذا أمكن تحديد جيوب للفقر، فسوف يشمل المشروع كذلك منطقتى عجلون والجرش.

٢١- وبزيادة تركيز اهتمام المشروع على تحسين الدخول بين أشد المزارعين فقراً، ومنهم النساء وأصحاب القطعان، فإنه سوف يطبق معايير فى اختيار المشتركين، على أساس اعتبارات فنية واجتماعية واقتصادية. ومعايير الاختيار للفئات الأربع المعنية هى:

(أ) الأسر الزراعية فى تنمية الأراضى الزراعية : التى يبلغ دخلها أقل من ٩٠٠ دينار للأسرة سنويا، وصغار الحائزين لمساحة لا تزيد عن ٢,٥ هكتار، والمواقع الانتاجية ضعيفة الإنتاج، والمنحدرات التى تزيد على ٨ فى المائة ولا تتجاوز ٣٥ فى المائة، والمناطق التى يبلغ الحدّ الأدنى لمعدّل سقوط الأمطار فيها ٢٥٠ ملليمترا.

(ب) أعضاء التعاونيات فى تنمية أراضى الرعى: أشد أصحاب القطعان فقراً وهم من يمتلكون ٥٠ حيواناً أو أقل، والتعاونيات القائمة التى تستصلح أراضيها أو أراضي الدولة، ويبلغ الحدّ الأدنى لمعدّل سقوط الأمطار فيها ٥٠ ملليمترا.

(ج) العمال: المعدمون أو من لا يملكون أية أصول مالية أو موارد، ويعيشون بالقرب من موقع نشاط، مع اعطاء الأفضلية للمرأة.

(د) تشغيل المرأة فى الأنشطة المنتجة : تشغيل المشتركين فى تنمية الأراضى على أساس المعايير سالفة الذكر، والأسر التى ترأسها النساء، على أن تكون المرأة بدلاً من الأسرة هى التى تضطلع بالتنفيذ. ويجب اعطاء الأفضلية للنساء المعدمات والعاطلات، ولتعاونيات الانتاج التى تؤلفها المرأة الريفية التى تعمل داخل تعاونيات ادارة المراعى و مجموعات النساء الريفيات اللاتى ينتظمن فى شكل منظمات غير حكومية محلية.

إستراتيجية التنفيذ

٢٢- يدخل المزارعون والتعاونيات فى ترتيبات تعاقدية مع وزارة الزراعة. ولا تهدف معونة **البرنامج** الى تغطية مجموع تكاليف الانشاء، بل ينظر اليها كدعم جزئى، يحفز المزارعين ويمكنهم من تطوير أراضيهم بطريقة مستمرة، فى ضوء الظروف السائدة فى الموقع. وسوف تغطى مساعدات **البرنامج** نحو ٣٥ فى المائة من مجموع تكاليف تنمية الأراضى واستصلاحها، ويسهم المزارعون أو التعاونيات ببقية التكاليف.

٢٣- ولقد تم وضع إطار للمشاركة، يركز أساساً على المرأة كأساس للاستراتيجية العامة لتدبير الأموال النقدية. وتتيح هذه الاستراتيجية توخى المرونة فى اختيار الأنشطة على أساس احتياجات المشتركين، وهناك أيضاً قدر من المرونة يتوخاه الشركاء المنفذون، للعمل فى الوقت ذاته على معالجة مشكلات زيادة الدخول، وتدعيم قدرات توليد الدخل، ودعم الأمن الغذائى بمؤازرة الاستثمارات التى تكمل أنشطة تنمية الأراضى مباشرة. وسوف تشمل هذه الأنشطة، لكنها لن تقتصر على، تصنيع الأغذية أوتجهيزها (كالحليب والفاكهة)، والأعشاب الطبية والزهور وانتاج الفاكهة والخضر، وتربية الدواجن، وتربية النحل. وسوف تعقد كذلك دورات لتدريب المرأة فى مجالات التغذية والصحة ومسك الحسابات، وغير

ذلك من المهارات الادارية والفنية. وسوف يعقد التدريب لموظفى الارشاد وموظفى الاتصالات فى تقدير الاحتياجات وأساليب التقييم السريعة القائمة على المشاركة.

٢٤- وسوف يجرى تنفيذ الأنشطة المنتجة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والشركاء من الأطراف المتبرعة مثل **مؤسسة كير الكندية، والوكالة الألمانية للتعاون التقنى، وصندوق الملكة علياء، ومؤسسة نور الحسين** فى المناطق التى اكتسبت فيها هذه المجموعات بعض خبراتها. وسوف توضع الخطط التعاونية أو خطط المجموعات وفقاً لإطار محدد وخطط متفق عليها على أساس المعايير التى وضعتها لجنة ادارة المشروع. كما سيجرى انشاء صناديق صغيرة للإئتمان، إعتماداً على تحديد احتياجات كل مجموعة وقدرتها على التنفيذ من بين المنظمات غير الحكومية.

٢٥- وسوف تستخدم صناديق الأموال النقدية لتنفيذ الفئات التالية من الأنشطة : ٥٥ فى المائة للأنشطة المنتجة التى تنفذها النساء، و٣٠ فى المائة للتدريب، و١٥ فى المائة تخصص لشراء الأدوات الزراعية.

الترتيبات المؤسسية

٢٦- مشروع الأردن ٥٧٨٣ هو مشروع للموراد الطبيعية متعددة القطاعات، وسوف تشرف عليه وزارة الزراعة. وسوف يتولى ادارته مدير للمشروع يعاونه مديرون للعناصر الفرعية (كدائرة الزراعة ودائرة الغابات والمراعى ووحدة المرأة داخل وزارة الزراعة). ويتولى تقديم خدمات الإرشاد موظفون من وزارة الزراعة علىمستوى الناحية، وهؤلاء سيمثلون الصلة التى يقيمها المشروع مع موظفى الارشاد المكلفين بالاتصال على مستوى المجتمعات المحلية. وسوف تكون وزارة الزراعة مسؤولة عن التنسيق العام، وتنفيذ أنشطة المشروع ورصدها بالتعاون الوثيق مع المكتب القطرى **لبرنامج الأغذية العالمى**. وسوف يشترك فى أنشطة المشروع ما يقرب من ٣٥٩ موظفاً من وزارة الزراعة، ٦٤ منهم على المستوى المركزي، و٢٩٥ على مستوى المحليات.

٢٧- وسوف تنشأ لجنة للمشروعات على المستوى المركزى، تتولى مسؤولية ضمان التوجيه السليم للمشروع من خلال تطبيق المعايير المقررة، وتوافق على خطط المشروع وأنشطته المقرر تمويلها من الأموال النقدية. وتجتمع هذه اللجنة مرتين سنوياً وتتألف من ممثلين من وزارة الزراعة، بما فى ذلك مدير المشروع والمديرين للعناصر الفرعية فيه، ودائرة الارشاد، **وبرنامج الأغذية العالمى** والشركاء المنفذين. أما الأموال النقدية فسوف تودع فى حساب مشترك بين وزارة الزراعة **وبرنامج الأغذية العالمى** يحقق فوائد وفقاً للاجراءات المحاسبية والمالية الموحدة و بأسعار الفائدة المقبولة حتى تحول هذه الأموال الى لجان الادارة بالمحافظات.

إدارة السلع

٢٨- وسوف تشحن سلع **البرنامج** الى ميناء العقبة. وعند وصول الشحنة، تعين وزارة الزراعة موظفين لضمان إنجاز جميع الإجراءات الادارية المتعلقة بالتفريغ والتخليص الجمركى والترحيل الى المستودعات الرئيسية، دون تأخير فى الميناء. وبعد ذلك ترسل السلع الى المخازن الاقليمية، التى تبلغ سعة كل منها ما يتراوح بين ٥٠ و ١٥٠ طناً. وسوف يتسلم العاملون حصصهم بصفة شهرية، وسيتلقى المشاركون في المشروع استحقاقاتهم تبعا للعمل المنجز.

المستفيدون من المشروع وفوائده

٢٩- سيكون المشتركون الرئيسيون فى المشروع والمستفيدون منه هم أشد المزارعين وأصحاب القطعان فقراً فى أكثر المناطق فقراً فى اقليم الهضاب. وتشير التقديرات الى أن المشروع سيقدم مساعداته الى ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ أسرة زراعية فقيرة والى ما يزيد على ٢ ٥٠٠ أسرة من أسر الرعاة فى أنشطة تنمية الأراضى، والى ١ ٠٠٠ أمرأة فى الأنشطة المنتجة، وكذلك ٣٠٠ من عمال المشاتل الدائميين، و٢٠٠ من عمال المشاتل المؤقتين، مع تدريب ما يزيد على ٢٠٠ من موظفى الاتصال والارشاد، و ٧٥ من موظفى الارشاد بوزارة الزراعة، و ١ ٠٠٠ أمرأة. وتعادل الزيادة فى الدخل التى يحققها المشروع ١٥ فى المائة من الأجور اليومية للعمال المؤقتين، وهى تساوى نفقة الفرصة للعمل فى منطقة المشروع.

٣٠- وسوف يتركز الاهتمام، فى أنشطة تنمية الأراضى، على هؤلاء السكان من المزارعين وأصحاب القطعان الذين يواجهون عقبات شديدة فى تنمية أراضيهم، ونعنى بهم الأسر التى تعيش تحت حد الفقر دون أموال نقدية يستثمرونها فى تنمية الأراضى والأسر التى ترأسها النساء. وسوف يستفيد المشتركون فى المشروع من التحسينات التى تطرأ على القدرات الانتاجية لأراضيهم، وبالتالى يحققون قيمة أعلى لأراضيهم ودخلاً مستمرا من زراعة أشجار الفاكهة ومزارع الأعلاف.

٣١- وسوف تدعم هذه الأنشطة المنتجة المشتركين فى تنمية الأراضى بزيادة قدرات المرأة على كسب الدخل وتوفير دخل اضافى للأسر فى الفترات الصعبة التى تمر قبل أن تتحقق فوائد زيادة الغلات التى تترتب على أنشطة تحسين الأراضى. ومن بين الأنشطة المنتجة تربية النحل، وزراعة الزهور، والنباتات الطبية والعشبية، وتصنيع منتجات الألبان، وما الى ذلك. أما بالنسبة لموظفى الارشاد وعمال المشاتل، فإن أهم الفوائد التى تتحقق هى توفير العمالة لهم وتحقيق الدخول المرتبطة بالحصة الغذائية واتاحة التدريب أثناء العمل لإكتساب المهارات المناسبة لمزاولة أنواع أخرى من العمل. وسوف يقدم المشروع مساعداته فى تدعيم المؤسسات المحلية بمؤازرة موظفى الارشاد والاتصال، وتدريبهم وعقد البيانات العملية لهم. وسوف تحقق هذه الأنشطة فوائد جمة ومستمرة للتعاونيات والمجتمعات المحلية فى المناطق الأشد فقراً فى الأردن. ولما كانت هذه الأنشطة تسير تبعاً لمنهاج متكامل، فإنها ستؤدى الى تدعيم وزارة الزراعة، وتوفير الآليات اللازمة لإنهاء معونة **البرنامج** فى النهاية، بما يسمح بزيادة مشاركة السكان فى إدارة الموراد.

التأثيرات المنتظرة للمشروع على المرأة

٣٢- تعتبر مشاركة المرأة فى مشروعات الموراد الطبيعية التى يعينها **البرنامج** محدودة نوعاً ما حتى اليوم. وهناك شعور سائد بأن بعض الأنشطة يمكن أن تساعد على كسر بعض هذه الحواجز التى حالت بين اشتراك المرأة فى هذه الأنشطة حتى الآن. ويجب أن يعمل هذا المشروع على تدعيم الوضع الاقتصادى والاجتماعى للمرأة، فى حين يركز اهتمامه على تحفيز وزارة الزراعة لإشراك المرأة اشراكاً نشطاً فى أعمال المشاتل والغرس. وعلاوة على ذلك، سيجرى تدريب النساء كمرشدات زراعيات ومرشدات للإتصال، وفى مجال الأنشطة المنتجة التى سيتم تطبيقها على أساس تلبية إحتياجات المرأة. وسوف تسند الأولوية الى الأسر التى ترأسها المرأة، كما ستوفر وزارة الزراعة مديرة للمشروع للعنصر الفرعى الذى يتعلق بالأنشطة المنتجة والتدريب والإرشاد. وتهدف هذه التدابير الى إثارة الإهتمام وتعزيز مشاركة المرأة، وتنمية مهاراتها وإشتراكها فى إتخاذ القرارات.

دعم المشروع

٣٣- تبلغ مساهمة **برنامج الأغذية العالمى** ١٦ مليون دولار، فى حين تساهم حكومة الأردن بمقدار ٥٧ مليون دولار، لفترة خمس سنوات (يوليو / تموز ١٩٩٧- يونيو / حزيران ٢٠٠٢). وتشمل مساهمة **البرنامج** ٠٠٠ ١٠ دولار لشواء البنود غير الغذائية، والتى تتألف من معدات الحاسوب أساساً لرصد المشروع. وبالإضافة الى المبلغ الذكور، ستسهم الحكومة فى التدريب والارشاد وتقديم المعونة الفنية اللازمة. وسوف يطور المشروع علاقات المشاركة مع المنظمات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وأى جهات متبرعة أخرى، إذا دعت الحاجة، لتنفيذ الأنشطة المنتجة للمرأة ولأسر المشروع. وفى نطاق هذه المشاركات، سيوفر **البرنامج** الموارد لمدخلات التدريب والأنشطة، فى حين يسهم المشاركون بالمعونة الفنية، والدعم فى تنظيم المجموعات وتحفيزها.

الرصد والتقييم

٣٤- يتولى مكتب مدير المشروع فى وزارة الزراعة المسؤولية الشاملة عن الرصد والتقييم، حيث تتلقى الوزارة تقارير ربع سنوية عن أنشطة المشروع والتى تجمع على مستوى الدوائر فى كل إقليم. وثمة سمة رئيسية لمنهاج الرصد والتقييم هو إقامة نظام أتوماتى لجمع المعلومات وتيسير رجوع إدارة المشروع إليها، وتشمل: (أ) المؤشرات الكمية الرئيسية، مقسمة بحسب الجنس: كمخزونات الأغذية وتوزيعها، وعدد المستفيدين من الأغذية، وعدد النساء المشاركات فى الأنشطة الإنتاجية فى المشاتل وغيرها، وعدد المرشدات الزراعيات المدربات، (ب) المؤشرات الفنية اللازمة لعنصرين هما تنمية أراضى المراعى (النسبة المئوية للغطاء النباتى) وغرس أشجار الفاكهة (عمق التربة، وإحتوائها على الأحجار، وتوافر المياه)، (ج) مؤشرات الأمن الغذائى الأسرى (عدد الأفراد الذين يكسبون أجوراً فى الأسرة، والنسب المئوية للأسر التى يرحل أعضاؤها أو يأخذون قروضاً لتلبية إحتياجاتهم الغذائية).

٣٥- وسوف يستكمل هذا النظام الأوتوماتى الأساسى بتدابير عديدة تهدف الى تقييم تأثيرات المشروع على مستوى الأسرة: (أ) إصدار بطاقة معلومات للمزارع توفر المعلومات الأساسية عن المستفيدين الذين يدخلون المشروع، وتفيد فى متابعة المشاركين فى أنشطة المشروع والفوائد التى تتحقق لهم، ويمكن كذلك فحص المراجعات الفورية وعينات من البطاقات لبحث قضايا معينة، (ب) رصد عملية الإتصال بالمستفيدين التى تجرى أثناء الزيارات الميدانية من موظفى **البرنامج** والحكومة، (ج) التقييم المستمر لمدى فعالية تحديد أهداف المشروع، (د) إجراء دراسات مرحلية على نطاق محدود للقضايا الرئيسية التى لايمكن تغطيتها تماماً فى عمليات الرصد والتقييم الروتينية. ومن المقرر أن يجرى إستعراض فى منتصف الفترة للمشروع. وعلاوة على ذلك، فإنه فى ضوء قضايا المساواة والاستمرارية فى المشروع الحالى، فإنه من المقرر إجراء تقييم بعد إنتهاء المشروع حتى يتسنى تقدير التأثيرات على المدى البعيد على المستفيدين.

جدوى المشروع، وقابليته للاستمرارية، ومخاطره

الجدوى الفنية والبيئية

٣٦- أتاحت الخبرات التى إكتسبها **برنامج الأغذية العالمى** على مدى ثلاثين عاماً من تقديم المساعدة لمشروعات الموارد الطبيعية فى الأردن، أن تكتسب الحكومة خبرات فنية قيمة. وقد أفادت هذه الخبرات، بالإضافة الى مدخلات من بعثات

التقييم والتقدير التى أوفدت مؤخراً، فى تحديد عدد من المشكلات الفنية والإجتماعية والتسويقية، والتى أدمجت جميعها فى تصميم المشروع الحالى. ويوجه مشروع الأردن ٥٧٣٨ اهتماماً خاصاً للإعتماد على الذات ولبناء القدرات الذاتية لضمان استمراريتها، والى القضايا الفنية مثل إختيار الأصناف التى تناسب شتى المواقع، مما يحقق أقصى عائدات للمشتركين، وتطوير نماذج الغرس التى تحقق الفوائد الإقتصادية والبيئية العديدة، وتطبيق تدابير صيانه التربة والمياه على نحو منتظم. وسوف يؤدى الإهتمام بالتدريب والإرشاد فى إطار هذا المشروع على المستوى المحلى الى زيادة المعونة الفنية للمشتركين زيادة كبيرة مما يساعد على الحد من المخاطر وزيادة الدخول وتوطيد الاستمرارية.

٣٧- وإتفاقاً مع الأهداف البيئية الحكومية، يهدف هذا المشروع الى معالجة المشكلات الخطيرة لتدهور التربة وتعريتها، وضعف قدرة التربة على الإحتفاظ بالمياه، وإنخفاض انتاجية الأراضى المطرية. ومن المتوقع أن تحد أنشطة تحسين الأراضى من خسائر التربه الرملية، وتجدد العناصر المغذية للتربة وتساعد على جمع المياه وتخزينها، وتحسين إنتاجية الأراضى، وحماية أراضى المراعى والغابات والأراضى الزراعية، وعكس عمليات التصحر. وسوف تشمل هذه الأنشطة إقامة هياكل لجمع المياه على نحو منتظم، وتدابير لصيانة التربة. وسوف تنفذ هذه الأعمال بالإشتراك المباشر من جانب المستفيدين، مما يتيح مزايا بيئية مستمرة على المدى البعيد. وينبغى أن يساعد التركيز على توسيع نطاق المناطق التى تخضع للإدارة الحالية للمراعى الى تنظيم هجرة الحيوانات والحد من الرعى الجائر وحماية هذه المناطق ذات الأوضاع الهشة.

الجدوى الإقتصادية

٣٨- تتيح الحصص الغذائية للمشتركين أن يكرسوا العمل والمواد اللازمة للقيام بأنشطة إنتاجية تحقق لهم عوائد مرتفعة فى المدى البعيد. وبالإضافة الى ذلك، فإن المشروع سيعمل على ترويج الزراعة المختلطة بين أشجار الفاكهة والمحاصيل حتى يمكن تحقيق فوائد فى فترة زمنية متداخلة، إذ أن هذه الزراعة أقل عرضة للمخاطر وأقل حساسية للتذبذبات فى المؤشرات الإقتصادية والبيئية. ولقد أجرت وزارة الزراعة تحليلاً بيئياً ودراسات تسويقية توضح من وجهة نظر المشتركين أن الأنشطة التى يجرى ترويجها فى إطار هذا المشروع هى أنشطة معقولة (وتحقق نحو ١٥ فى المائة بمعدل عائد الغرس لأشجار الزيتون). وتلتزم وزارة الزراعة بمنهاج المشروع وأهدافه التى تتمثل فى تحقيق أقصى العوائد للمشتركين. ومع ذلك، فإن هدف الحكومة مايزال هو وقاية البيئة بالدرجة الأولى، أما إسترداد التكاليف فليس من الأهداف المنصوص عليها على المستوى القطرى.

الجدوى الإجتماعية

٣٩- ويهدف منهاج المشروع الى ضمان الجدوى الإجتماعية للأنشطة التى يجرى دعمها لتقوية المؤسسات المحلية وإشراك المشتركين فى التخطيط وكذلك فى التنفيذ. ومن الضرورى أن يكون هناك إختيار مدقق للمستفيدين حسب المعايير المقررة أثناء تقدير المشروع لضمان العدالة الإجتماعية وبلوغ أهداف المشروع. وقد أجرى إستقصاء إجتماعى وإقتصادى فى إقليم الهضاب. وقد ساعد هذا الإستقصاء على تحديد منطقة المشروع وتعيين الفئات المعنية التى ينبغى أن تستفيد من التدخلات فى الموارد الطبيعية، وأن تقترح الأنشطة الملائمة على أساس إحتياجات المشتركين. وقد بحث هذا الإستقصاء بعناية إحتياجات المرأة واقترح إتخاذ تدابير لتعزيز مشاركتها فى المشروع.

٤٠- وقد أعد هذا المشروع بحيث يدرس المخاطر المحتملة ويُقللها الى أدنى حد ممكن. ومع ذلك ففى حين سيجرى تحسين نماذج الغرس فى إطار هذا المشروع، فإن الأحوال المناخية سوف تستمر تهدد المناطق المزروعة. بيد أن انشاء

هياكل لجمع المياه على نحو منتظم سوف يساعد على الحد من هذه المخاطر. وغالباً ما تكون المشكلات الناشئة مرتبطة بالمناهج التى تقوم على المشاركة، وإن كان المشروع قد أكد ضرورة تقوية قدرات الإرشاد على المستوى المحلى، من خلال العمل مع المنظمات غير الحكومية القائمة، والحد من التوقعات حول مستوى المشاركة الذى يرجى تحقيقه. وتمثل حالات إنقطاع عمليات تسليم السلع عقبات خطيرة تهدد استمرار إهتمام المشتركين بالمناطق التى تم إنشائها. وينبغى أن يضمن المشروع أن تتفق الأهداف مع السلع المتاحة، وبالتالى ضمان أن تسير وتيرة الأعمال سيراً حثيثاً أثناء تنفيذ المشروع.

المثبطات والإخلال بالمعاملات التجارية والتبعية

٤١- تبلغ كمية السلع المقرر تسليمها سنوياً لهذا المشروع ٥٦٩ ٩ طنا، منها ٥٤٩ ٨ طناً من القمح. ويصل الإنتاج السنوى الحالى للقمح إلى ٠٠٠ ٧٥ طن، فى مقابل إستهلاك سنوى قدره ٠٠٠ ٩٢٨ طن. وفى أيه سنة متوسطة، لا يجرى انتاج سوى ١٠ فى المائة من القمح و٢٥ فى المائة من البقول محلياً. ولما كان هذا المشروع هو المشروع الوحيد **للبرنامج** الذى يجرى تنفيذه فى البلاد، فإن تأثيره على توافر الأغذية المحلية والتجارة سوف يكون ضئيلاً للغاية. وسوف تمثل المدخلات الغذائية **للبرنامج** للمشروع رقم ٥٧٨٣ (١١ مليون دولار) نسبة ٠,٤ فى المائة من متوسط الواردات التجارية السنوية (٤١٦ ٣ مليون دولار). وسوف تتلقى كل أسرة ما متوسطه ٩٢٢ كيلوغراماً من القمح سنوياً. ولما كان هؤلاء المستفيدون سيتسلمون دعماً غذائياً لمدة عامٍ واحدً فقط، فمن غير المنتظر أن تخلق المعونة الغذائية بينهم أى تبعية على الاطلاق. وبما أن المشروع سيوجه لصالح المستفيدين ذوى الدخول المنخفضة للغاية فى مناطق العجز الغذائى، فلن تكون هناك تأثيرات سلبية أو ضارة على الانتاج أو الأسعار.

تكاليف المشروع

٤٢- فيما يلى تفاصيل تكاليف المشروع :

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلفة الطن	القيمة (بالدولارات)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف - تكاليف التشغيل المباشرة			
السلع[1]			
- القمح	٤٢ ٧٤٥	١٩٣	٨ ٢٤٩ ٧٨٥
- الزيوت النباتية	٢ ٥٦٥	٩٥٠	٢ ٤٣٦ ٧٥٠
- البقول (العدس)	٢ ٥٦٥	٤٥٠	١ ١٥٤ ٢٥٠
النقل البحري			٢ ٠١٨ ٤٦٥
المجموع الفرعي لتكاليف التشغيل المباشرة			**١٣ ٨٥٩ ٢٥٠**
باء - تكاليف الدعم المباشر			
- الرصد			١٢٠ ٠٠٠
- البنود غير الغذائية			١٠ ٠٠٠

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	متوسط تكلفة الطن	القيمة (بالدولارات)
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر			**١٣٠ ٠٠٠**
مجموع التكاليف المباشرة			**١٣ ٩٨٩ ٢٥٠**
جيم - تكاليف الدعم غير المباشر (١٤,٥ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			**٢ ٠٢٨ ٤٤١**
مجموع التكاليف التي يتحملها برنامج ا غذية العالمي			**١٦ ٠١٧ ٦٩١**
التكاليف التي تتحملها الحكومة			
أ - التكاليف غير الغذائية			
- مرتبات العاملين			٦ ٠٨٤ ٧٤٦
- ا جور النقدية للعمال			٩ ١٨٠ ٧٩١
- دعم المزارعين (بالشتلات وبناء السياج بالسلك)			٣٢ ٦٣٢ ٧٦٨
- التكاليف الرأسمالية (المواد والمعدات)			٢ ١١٨ ٦٤٤
المجموع الفرعي للتكاليف غير الغذائية			**٥٠ ٠١٦ ٩٤٩**
باء - التكاليف المتصلة با غذية			
- موظفو المعونة الغذائية			٦٢١ ٤٦٩
- المركبات والمعدات والوقود والصيانة			٥ ١٢٠ ٥٠٠
- التفريغ والتخليص والتخزين والنقل الداخلي			١ ٢١٩ ٩٥٠
- انشاء أربعة مخازن جديدة			١٤١ ٢٤٣
المجموع الفرعي للتكاليف المتصلة با غذية			**٧ ١٠٣ ١٦٢**
مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة			**٥٧ ١٢٠ ١١١**
مجموع تكاليف المشروع (البرنامج وا طراف ا خرى)			**٧٣ ١٣٧ ٨٠٢**
التكاليف التي يتحملها البرنامج كنسبة من مجموع تكاليف المشروع: ٢١,٩ في المائة			

(١) هذه سلة أغذية افتراضية تستخدم غراض وضع الميزانية وإجازتها. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات المعانة من البرنامج بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج**، وفي السوق المحلية للبلد المستفيد.

التنسيق والتشاور

٤٣- قامت بعثة من **البرنامج** للتحديد والتقدير، بمشاركة **منظمة الأغذية والزراعة**، بزيارة الأردن في مارس/آذار ويونيو/حزيران ١٩٩٦ لدراسة المشروع ٥٧٨٣ ووضعه في صيغته النهائية. وفي يونيو/حزيران قامت بعثة مشتركة بين **البرنامج والمنظمة** ببحث جدوى أن يتضمن المشروع الأنشطة المنتجة للمرأة. كذلك أجريت دراسة لوضع خريطة الفقر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية للمساعدة في إعداد هذا المشروع. وسوف يوفد الى الميدان استشاريان **من منظمة الأغذية والزراعة** لوضع التفاصيل الفنية في صيغتها النهائية بالنسبة لأنشطة البيان العملي والتدريب والارشاد. كما أجريت مباحثات مع ممثلي الوكالات الثنائية (الوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الكندية للتنمية الدولية) **ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمة الأغذية والزراعة**، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسوف تدمج التعقيبات الواردة من **منظمة الأغذية والزراعة** في خطة العمليات. كما سيتم الحصول على موافقة اللجنة الاستشارية الفرعية لتصريف الفوائض.

توصية المديرة التنفيذية

٤٤- توصى المديرة التنفيذية بأن يجيز **المجلس التنفيذى** هذا المشروع.

الملحق

الأهداف ومعايير العمل وأيام العمل

الأنشطة	الوحدة	الأهداف		معايير العمل	أيام العمل				
		المجموع	لكل/سنة	أيام العمل/وحدة	المجموع	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
١ــ إدارة أراضي الرعي										
الحوافز الغذائية										
عدد تعاونيات الرعي	عدد	٢٥	–	–	–	–	–	–	–	–
منطقة البيان العملي	هكتار	١٠٠	٢٠	–	–	–	–	–	–	–
إنشاء التعاونيات										
	هكتار	١٣ ٠٠٠	٢ ٦٠٠	–	–	–	–	–	–	–
ألف – إعداد ا راضي	هكتار	١٣ ٠٠٠	٢ ٦٠٠	٤٠	٣٢٠ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠
باء – الغرس/والبذر	هكتار	١٣ ٠٠٠	٢ ٦٠٠	٣٥	٤٥٥ ٠٠٠	٩١ ١١١	٩١ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠
جيم – الصيانة	وحدة	١٣ ٠٠٠	٢ ٦٠٠	٢٠	٢٦٠ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠	٥٢ ٠٠٠
دال ــ خزانات	عدد	٥٠	١٠	٧٠٠	٣٥ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠
هاء – بناء طرق ترابية	كيلومتر	١٢,٥		١٢,٥	١٥ ٦٢٥	٣ ١٢٥	٣ ١٢٥	٣ ١٢٥	٣ ١٢٥	٣ ١٢٥
و ــ مناطق بيان عملي	هكتار	٢ ٥٠٠	٥٠٠	١٥٠	٣٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
المجموع					**١ ٦٦٠ ٦٢٥**	**٣٣٢ ١٢٥**	**٣٣٢ ١٢٥**	**٣٣٢ ١٢٥**	**٣٣٢ ١٢٥**	**٣٣٢ ١٢٥**
٢ــ إدارة ا راضي الزراعية										
بديل الدخل										
– من الخزانات	عدد	٣ ٣٦٠	٦٧٢	–	–	–	–	–	–	–
– من المزارعين	أسرة	٤ ٨٠٠	٩٦٠	–	–	–	–	–	–	–
– من الهكتارات	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	–	–	–	–	–	–	–
أ ــ إعداد ا راضي										
الحرث العميق	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	٣٠	٣٦٠ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠
إزالة الصخور	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	١٠٠	١ ٢٠٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠	٢٤٠ ٠٠٠
إنشاء الحفر	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	٤٠	٤٨٠ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠
إنشاءات صيانة التربة (بناء البتون الكنتورية بالحجارة، بناء الجسور)	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	٦٦٠	٧ ٩٢٠ ٠٠٠	١ ٥٨٤ ٠٠٠	١ ٥٨٤ ٠٠٠	١ ٥٨٤ ٠٠٠	١ ٥٨٤ ٠٠٠	٥٨٤ ٠٠٠
ب ــ الغرث	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	٤٠	٤٨٠ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠
ج ــ الصيانة والسقى	هكتار	١٢ ٠٠٠	٢ ٤٠٠	٣٠	٣٦٠ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠	٧٢ ٠٠٠
د – الخزانات	عدد	٣ ٣٦٠	٦٧٢	٧٠٠	٢ ٣٥٢ ٠٠٠	٤٧٠ ٤٠٠	٤٧٠ ٤٠٠	٤٧٠ ٠٠٠	٤٧٠ ٤٠٠	٤٧٠ ٤٠٠
هــ – الشتلات[١]	عدد[١]	٢ ٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	١ ٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
المجموع					**١٤ ٤٠٢ ٠٠٠**	**٢ ٨٨٠ ٤٠٠**	**٨٨٠ ٤٠٠**	**٨٨٠ ٤٠٠**	**٢ ٨٨٠ ٤٠٠**	**٢ ٨٨٠ ٤٠٠**

الأهداف ومعايير العمل وأيام العمل

الأنشطة	الوحدة	الأهداف		معايير العمل	أيام العمل				
		المجموع	لكل/سنة	أيام العمل/وحدة	المجموع	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
							٢	٢		
٣ - الإرشاد										
الدعم بالإغذية										
عدد النواحي	–	١٥	–	–	–	–	–	–	–	–
العدد لكل ناحية	–	٩	–	–	–	–	–	–	–	–
العدد لكل تعاونية	–	٣	–	–	–	–	–	–	–	–
أ - مرشدو الاتصال بالمراعي	عدد	٣٧٥	٧٥	١٥ يوم عمل/شهر	٥ ٦٢٥	١ ١٢٥	١ ١٢٥	١ ١٢٥	١ ١٢٥	١ ١٢٥
ب - مرشدو ا راضي الزراعية	عدد	٦٧٥	١٣٥	١٥ يوم عمل/شهر	١٠ ١٢٥	٢ ٠٢٥	٢ ٠٢٥	٢ ٠٢٥	٢ ٠٢٥	٢ ٠٢٥
المجموع	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٥ ٧٥٠**	**٣ ١٥٠**	**٣ ١٥٠**	**٣ ١٥٠**	**٣ ١٥٠**	**٣ ١٥٠**
٤ - الغابات										
الدعم با غذية										
أ - زراعة الغابات	هكتار	٥ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٥٠	٢٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
ب - البيان العملي (١٠٠ هكتار في ١٥ ناحية)	هكتار	١ ٥٠٠	٣٠٠	٢٧٥	٤١٢ ٥٠٠	٨٢ ٥٠٠	٨٢ ٥٠٠	٨٢ ٥٠٠	٨٢ ٥٠٠	٨٢ ٥٠٠
ج - الغابات الخاصة	هكتار	٥٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠
د - الغابات البيئية	هكتار	١ ٠٠٠	٢٠٠	٢١٠	٢١٠ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠
المجموع					**٩٩٧ ٥٠٠**	**١٩٩ ٥٠٠**	**١٩٩ ٥٠٠**	**١٩٩ ٥٠٠**	**١٩٩ ٥٠٠**	**١٩٩ ٥٠٠**
مجموع أيام العمل					**١٧ ٠٧٥ ٨٧٥**	**٣ ٤١٥ ١٧٥**	**٤١٥ ١٧٥ ٣**	**٤١٥ ١٧٥ ٣**	**٣ ٤١٥ ١٧٥**	**٣ ٤١٥ ١٧٥**

(١) يتطلب إنتاج ٣٠٠ شتلة ٥٠٠ يوم عمل (٣٠٠ يوم عمل لعمال دائمين و٢٠٠ يوم عمل لعمال مؤقتين) الوحدة الواحدة = ٣٠٠ شتلة.